العدد (2047) السنة الثامنة - الجمعة (18) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الانسحاب الأميركي والخيارات المحدودة في العراق

غيتس: العراق سيواجه مشاكل شتى بدون وجود عسكري أميركي

بغداد/ متابعة المدى

بالتزامن مع أحداث تظاهرات الكوت المأساوية، التي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، قال وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس إن العراق سيواجه مشاكل شتى من حماية مجاله الجوي إلى جمع واستخدام معلومات المخابرات ما لم يغير خططه لإعادة جميع القوات الاميركية مع نهاية العام الحالي.

وسعى الرئيس الاميركي باراك أوباما إلى إنهاء حرب العراق بطريقة منظمة مؤيدا اتفاقا مع العراق وقع في عهد إدارة بوش لسحب جميع القوات الاميركية بحلول نهاية ٢٠١١ .

لكن وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) دأبت على القول بأن واشنطن ستدرس أي طلب عراقي لإبقاء قوات أميركية إضافية إلى جانب حوالي ١٥٠ جنديا سيعملون في مكتب للتعاون الأمني. وبدا أن غيتس ذهب إلى مدى أبعد أمس الأول الأربعاء بالقول انه سيكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تفعل هذا.

غير ان مصادر عراقية رسمية، فضلت عدم الإشارة إليها، استبعدت في حديث لوكالة (اور) انعكاس تأثير التظاهرات الاحتجاجية في العراق وبعض الساحات العربية على تأخير انسحاب القوات الأميركية من البلاد نهاية العام الحالي، طبقا لما ورد في الاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن. وشددت على أن الحكومة الجديدة حريصة على إنجاز الانسحاب في موعده المحدد ورفضها بقاء القوات، موضحة أن "المسؤولين العراقيين تلقوا تأكيدات من عسكريين أميركيين في بغداد، عزم واشنطن سحب قواتها من البلاد بغض النظر عن الظروف التي تعيشها المنطقة العربية ".

وقال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي انه لن يعيد التفاوض على الاتفاقية الأمنية. لكنه أبقى أيضا على احتمال أن البرلمان العراقي قد يوافق على تمديد ما لوجود اميركي إذا اقتضت الضرورة.

ومنذ انتهاء المهمة القتالية للقوات الاميركية في العراق في ٣١ آب ٢٠١٠ لا يزال قرابة ٥٠ ألف جندي اميركي منتشرين في هذا البلد، بدلاً من ١٧٠ ألف جندي، وهم يتولون خصوصا مهمات تدريب القوات العراقية وتقديم المشورة لها.

وأجاب غيتس -الذي يعتزم أن يترك منصبه هذا العام- قائلا "إنها بلدهم... وهو بلد ذو سيادة. هذا هو الاتفاق الذي وقعه الرئيس (جورج دبليو) بوش والحكومة العراقية ونحن سنتقيد بالاتفاق ما لم يطلب العراقيون منا إبقاء قوات إضافية هناك".

ويأمل الكثير من العراقيين انسحاب الوحدات الأميركية المقاتلة من بلادهم بمزيج من الفرح والقلق. فمن جانب يفرح العراقي بخروج المحتل من بلاده، ومن جانب آخر يخيم قلق كبير على البلاد في ضوء احتمال تزايد الانتكاسات الأمنية بشكل كبير والتي قد تتمثل في زيادة حدة الاعتداءات الدموية أو في تفاقم الأزمات السياسية بين الطوائف المختلفة والأقليات الإثنية وبين الميليشيات المسلحة."

ويرى القيادي في التحالف الكردستاني عادل بروازي أن الانسحاب الاميركي من العراق لا يصب في مصلحة الشعب ولا مصلحة الحكومة، وقال "على الحكومة العراقية والجانب الاميركي اعادة النظر بالاتفاقية الامنية بسبب عدم اكتمال بعض صنوف القوات المسلحة والخروقات في الاجهزة الامنية والوضع السياسي الذي تعيشه بعض الدول الاقليمية اضافة الى ان الانسحاب الاميركي من العراق لايصب في مصلحة الشعب ولا الحكومة"،على حد قوله.

وأشار إلى انه "برغم قدرة القوات المسلحة على حفظ الأمن بنسبة ٨٠٪ لكنهم لحد الآن لا يستطيعون حفظ الأمن بشكل كامل وهم يحتاجون إلى تواجد القوات الأمنية لمساندة القوات العراقية."

وكان الناطق باسم الجيش الأميركي في العراق جيفري بيوكانن قال في تصريح صحفي هذا الاسبوع إن إدارة بلاده لها الثقة الكاملة بالقوات العراقية،كاشفا عن ان تنظيم القاعدة الإرهابي في العراق تراجع بشكل كبير وقطع عنه التمويل الخارجي، إلا أنه سيحاول القيام بمشكلات لكن القوات الأمنية العراقية قادرة على مواجهته. وأوضح بيوكانن أن الجيش الأميركي مع التظاهرات الشعبية التي تجري في بغداد وعدد من المدن العراقية، موضحا أن أي بلد ديمقراطي ينبغي أن تتم فيه محاسبة المسؤلين فيه من خلال ثلاثة أمور، أولها الانتخابات وثانيها الإعلام والثالث من خلال التظاهرات التي تعد احد ابرز وسائل محاسبة المسؤولين المقصرين، إلا انه رفض في الوقت ذاته تشبيه التظاهرات التي جرت في العراق مع ما جرى في تونس ومصر.

قمة بغداد..

هل تعصف بها الاضطرابات في الشارع العربي

رجح برلمانيون تأجيل موعد انعقاد القمة العربية الثالثة والعشرين المقررة في بغداد في التاسع والعشرين من آذار/ مارس آذار المقبل لمدة شهر على اقل تقدير بسبب الاحتجاجات التي تجري في بعض البلدان العربية. واستبعد آخرون تأثير الاحتجاجات الداخلية على موعد الانعقاد.

بغداد / متابعة المدى

وقال عضو التحالف الوطني النائب همام حمودي إن "الأحداث التي حصلت مؤخرا في تونس ومصر وحاليا في اليمن والبحرين وليبيا ربما تؤثر على حضور القادة العرب ورجح تأجيل موعد القمة بسبب هذا الأمر".

وأضاف حمودي للوكالة الأسبوعية للإخبار أن "انعقاد القمة العربية في بغداد هو ثمرة الجهود والمعاناة التي عاشها الشعب العراقي خلال السنوات القليلة المنصرمة بعد ان كان القادة العرب متخوفون من الحضور إلى بغداد".

وتابع حمودي انه "ربما تؤثر الأحداث التي تعيشها بعض البلدان العربية في المرحلة الراهنة على حضور القادة العرب إلى بغداد الأمر الذي من المحتمل ان يؤدي إلى التأجيل لحين استقرار الأوضاع في بلدانهم."

من جهته اكد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون ان "بغداد اليوم مستعدة لاحتضان القمة العربية فضلا عن ان انعقادها في هذا التوقيت سيناقش جملة القضايا المهمة التي تخص الساحة العربية والإقليمية".

وأوضح السعدون في تصريح صحفي " أن "بغداد مهيأة لاحتضان القمة لان انعقادها من الحالات الضرورية في ظل ما تعانيه الدول العربية من اضطرابات واحتجاجات".

وأضاف السعدون ان "حضور الرؤساء العرب إلى القمة في بغداد سوف يحل الكثير من المشاكل لا سيما في ما يتعلق بهذه التظاهرات".

واستبعد السعدون أن "تؤثر الاحتجاجات الداخلية العراقية بما فيها التي حصلت في الكوت والبصرة على موعد القمة"، مشيرا إلى أن "هذه الاحتجاجات ليس لها علاقة بالقمة لانها خرجت مطالبة مجالس المحافظات بتحسين الخدمات".

فيما ويرى مراقبون أن نجاح هذه القمة سوف يكتب بداية شكلية جديدة تختلف عن السابقات بعد تغير الكثير من الوجوه التي ظلت لعدة سنوات تحضر هذه القمة وتعمل على وضع الشروط والآليات دون نتائج ملموسة على ارض الواقع.

من جانب آخر يرى مختصون في الشأن العراقي أن قادة عرب يعيشون اليوم حالة قلق غير مسبوقة قد تؤثر على إمكانية مشاركتهم في قمة بغداد.

وقال المحلل السياسي واثق الهاشمي إن "الأجواء العربية غير مهيأة لعقد القمة في موعدها بسبب ما حدث في مصر وتونس والمظاهرات الشعبية التي تشهدها دول أخرى".

وأضاف الهاشمي ان "هناك صعوبة لعقد هذه القمة في موعدها وقد تؤجل مدة شهر أو شهرين لان بعض الرؤساء والملوك العرب لا يستطيعون ترك بلدانهم في ظل أوضاع مضطربة قد تؤدي بهم إلى خارج السلطة".

لكن الهاشمي اعتبر ان "موضوع القمة العربية يشكل شيئا مهما جدا بالنسبة للعراق وليس للجامعة العربية فالأخيرة لم تحقق أي مكاسب في الدورات السابقة".

ولفت الهاشمي إلى ان "العراق يمكنه من خلال القمة تنقية الكثير من الملفات العالقة مع الكويت والسعودية وبعض دول المغرب العربي"، مبينا ان "التغير الذي شهدته الأنظمة العربية يشكل تحولا إيجابيا بالنسبة للعراق على اعتبار انه يعيش ديمقراطية ناشئة لم تتفاعل معها الأنظمة الشمولية التي تواجه احتجاجات شعبية تطالب بتحقيق ديمقراطية حقيقية".

من جهته أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري امس أن "القمة العربية دورية وعقدها مهم لكل الدول"، لافتا إلى أن "الحاجة لعقد هذه القمة في هذه الظروف ربما تكون أكبر، وأن العراق يحتاج للقمة والعرب يحتاجون للعراق".

وأوضح زيباري في تصريح صحفي لعدد من وسائل الإعلام بينها "الأسبوعية" ان "العراق من أقوى الأنظمة العربية حاليا من الناحية السياسية، والتظاهرات في الدول العربية لن تنتقل إلى العراق لأن النظام السياسي محصن".

يأتي ذلك في وقت اكد لبيد عباوي وكيل وزير الخارجية إن "موعد القمة تم تحديده في ٢٩ آذار/ مارس"، متوقعا أن "تستمر يومين على الرغم من أن جدول أعمالها لم يتحدد بعد".

وفي السياق ذاته رأى أستاذ كلية الإعلام والمختص في الشأن العراقي هاشم حسن ان "موعد القمة لا يمكن تحديده بشكل نهائي في ظل الظروف الراهنة".

وقال حسن" ان "المنطقة تمر بظروف استثنائية ولا توجد دولة عربية تعيش حالة من الاستقرار وهذا سينعكس بالتأكيد على موعد القمة، لذلك يجب ان ننتظر إلى ماذا ستؤول إليه الأحداث العربية".

واعتبر حسن ان "العراق غير مستثنى من حالة الاضطراب العربي لانه جزء من المحيط خصوصا وان يوم الخامس والعشرين من هذا الشهر سيكون موعدا لتظاهرة عراقية واسعة وهذا قد يؤثر على استعداد بغداد للاستحقاق المرتقب".

يذكر ان مندوب العراق لدى جامعة الدول العربية قيس العزاوي أعلن يوم الاثنين الماضي من القاهرة أن القمة العربية السنوية العادية المقبلة ستعقد في بغداد في ٢٩ آذار/مارس المقبل، وأن عمرو موسى باق في منصبه كأمين عام للجامعة. في هذه الأثناء أكدت عدة دول عربية حضورها قمة بغداد ودعمها لها بينها الكويت وسورية، فيما أكدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية جاهزية اللجنة الأمنية الخاصة بالقمة. وقال مصدر برلماني ان اللجنة الأمنية أعدت خططا مختلفة فضلا عن تشكيلها دوائر تحرك أمني في بغداد وضواحيها من اجل توفير أجواء أمنية مريحة لانعقاد القمة. وكان العراق استضاف القمة العربية مرتين الأولى القمة التاسعة عام ١٩٧٨ وتقرر خلالها مقاطعة الشركات والمؤسسات العاملة في مصر التي تتعامل مباشرة مع إسرائيل وعدم الموافقة على اتفاقية كامب ديفيد، ثم القمة الثانية عشرة عام ١٩٩٠ وشهدت توترات حادة بين العراق ودولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة واندلعت على إثرها حرب الخليج الأولى.

متى تحل إشكالية المجلس السياسي؟

بغداد / وكالات

لم يجد التوافق السياسي ضالته بين الكتل السياسية في ما يخص مشروع المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا حتى الآن. ورغم الحديث مطلع هذا الأسبوع عن اتفاق يقضي بتشكيل هذا المجلس عادت الكتلتان الأكبر التحالف الوطني والعراقية إلى تبادل الاتهامات.

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا إن "خارطة الطريق كانت واضحة في أربيل لتنفيذ مشروع المجلس الوطني لكن هناك مكونات داخل التحالف الوطني تعمل على عرقلته".

وأضاف الملا ان "بعض التيارات داخل التحالف كانت معوقة لتنفيذ اتفاق أربيل رغم وجود سقف زمني لتنفيذه فضلا عن وضوح الطريق الذي يتيح حسم المشروع".

وتابع الملا "اعتقد أن رئيس الوزراء نوري المالكي بعد ضغوطات الشارع العراقي نجده أكثر حرصا وجدية لتنفيذ هذه الاتفاقات".

من جهته نفى عضو التحالف الوطني شيروان الوائلي أن "يكون تحالفه هو المسؤول عن عرقلة مشروع المجلس الجديد"، لكنه كشف عن وجود "خلاف فني حول صياغات القانون الخاص بهذا المشروع".

وقال الوائلي في تصريح صحفي "هناك خلاف فني لأن المجلس ستكون له بعض الصلاحيات وبعضها يزحف على صلاحيات تشريعية وقضائية وبالتالي نحتاج إلى وضعه ضمن الأسس الدستورية".

ورأى الوائلي أن "التوافق يجب أن يتحقق ضمن آليات الدستور حتى لا تحدث مشكلات أثناء قيام هذا المجلس بعمله".

وأكد وزير الأمن الوطني السابق أن "تحالفه يسعى إلى أن "يكون هذا المجلس ذا قرارات ملزمة في بعض الأحيان وان يكون استشاريا في أجزاء أخرى".

وكان مصدر مطلع في مكتب نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس كشف قبل ايام أن اللجنة العليا المكونة من روج نوري شاويس القيادي من التحالف الكردستاني وحسن السنيد القيادي في دولة القانون وسلمان الجميلي عن ائتلاف العراقية أتفقت على تقديم مسودة قانون يتعلق بالمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية تمهيدا لتقديمه إلى مجلس النواب للتصويت عليه.

وكان رؤساء الكتل النيابية قرروا، في كانون الثاني/يناير الماضي، تشكيل لجنة سياسية مصغرة تكلف بإعداد مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا وفقا لمبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني. وتضم اللجنة رافع العيساوي عن إئتلاف العراقية وروج نوري شاويس عن التحالف الكردستاني وحسن السنيد عن التحالف الوطني.

يذكر ان قادة الكتل السياسية اتفقوا في العاشر من تشرين الثاني الماضي على تشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا وأنيطت رئاسته بزعيم القائمة العراقية اياد علاوي في إطار المبادرة التي أطلقها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لحل أزمة تشكيل الحكومة.

ونصت مسودة المجلس الوطني للسياسات على أن تكون قرارات المجلس ملزمة في حال تم اتخاذها بالإجماع، وبعكس هذا تتخذ قرارات المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه وتكون في هذه الحالة ملزمة للسلطات المعنية أيضا. كما نصت مسودة القانون على أن تتخذ قرارات المجلس في الأمور الاعتيادية الأخرى غير الأمور الإستراتيجية العليا بالأكثرية المطلقة لعدد أعضائه، وفي حال تساوي الأصوات تكون الأولوية للجانب الذي يكون فيه رئيس المجلس، كما منحت المسودة الحق للمجلس في متابعة تنفيذ قراراته الملزمة.

ملف النزوح بشكل نهائي لن يغلق هذا العام

بغداد / الإخبارية

أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين أن هذا العام سوف لن يشهد غلق ملف النزوح بشكل نهائي.

وقالت وكيلة الوزارة حمدية احمد نجف في تصريح لمراسل (الوكالة الإخبارية للأنباء) اليوم الخميس أن"لدى الوزارة ستراتيجية تتماشى مع ستراتيجية الحكومة في غلق ملف النزوح".

مشيرةً إلى أن الوزارة قررت أن تقوم خلال هذا العام بغلق ملف النزوح،ولكن ليس بمعنى غلقه نهائياً نظراً لعدم وجود استقرار كامل في البلد متوقعة حصول بعض الإشكالات هنا أو هناك مما يؤدي إلى نزوح العوائل من مناطق سكناها الأصلية من جديد."

وأضافت أن "غلق ملف النزوح مرتبط بشكل نهائي وجذري مع الحالة الأمنية أو السياسية الموجودة في البلد باعتباره السبب الرئيس في هذه العملية حيث تسعى الحكومة إلى استتباب الأمن، مشيرةً إلى أن الوزارة بعد غلق هذا الملف واستتباب الامور التي تؤدي الى خلخلة الأمن بالبلد تبدأ الاهتمام بالنازحين أو اللاجئين الذين يلجأون إلى العراق بعد أن يعاد اعماره ويعم الخير في البلاد."

وأضافت ان"الوزارة كونها الجهة المعنية بشؤون النازحين بإمكانها إيجاد الحلول للمساهمة في حل مشكلة النزوح الداخلي الى ان يؤدي الموضوع الى التخفيف من ملف النزوح أو الوصول نهائيا الى غلق هذا الملف خلال الأعوام القليلة المقبلة والذي بدأ عقب تفجير قبة الإمامين العسكريين في مدينة سامراء عام ٢٠٠٦،موضحة الى ان الوزارة قامت بوضع برامج وخطط للمساعدة في اندماج النازح بالمنطقة المتواجد بها في الوقت الحالي او لحل مشكلة النزوح في المناطق التي قام المهجر بالنزوح إليها فتم وضع خطط لتنفيذ هذه البرامج للمساعدة في اندماج المواطن في المكان الذي يرغب به بشكل طوعي."

وكانت وزارة الهجرة والمهجرين قد أعلنت عن وضع برنامج استراتيجي للسنوات الأربع المقبلةٍ يهدف إلى مساعدة المهجرين داخل العراق مادياً على العودة إلى مناطقهم الأصلية، فضلاً عن تشجيع أصحاب الشهادات العليا على العودة إلى العراق وتأمين وظائف لهم تناسب اختصاصاتهم. وقال وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان دوسكي في تصريحات صحفية إن الوزارة وضعت برنامجاً استراتيجياً للسنوات الأربع المقبلة،يتضمن مساعدة المهجرين داخل المحافظات العراقية مادياً على العودة إلى مناطقهم الأصلية،فضلاً عن تشجيع المهجرين في الخارج على العودة إلى البلاد بالتعاون مع المنظمات الدولية والحكومة العراقية، خصوصاً أصحاب الشهادات العليا والخبراء.

وأوضح دوسكي أن الوزارة ستعمل على إيجاد فرص التعيين للعائدين إلى البلاد في مجالٍ اختصاصهم،مضيفاً أنها وضعت إطاراً زمنياً محدداً للتعامل مع جميع الفئات المشمولة برعاية الوزارة وعنايتها. وكانت وزارة المهجرين باشرت في الثامن من شباط ٢٠٠٧ بتوزيع منح للعوائل النازحة بقيمة مليون دينار عراقي لكل منها، بناء على توجيهات رئاسة الوزراء في إطار حملة وطنية شاملة لمساعدة العوائل النازحة في أرجاء البلاد، وبلغت المنحة المقدمة للوزارة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء سبعة مليارات ومائتين وخمسة وثلاثون مليون وخمسمائة ألف دينار توزع على ٧٢٣٥٥ عائلة في عموم المحافظات العراقية.